احسن ما نتمم به هذه الآية وما انا بظلام للعبيد **وهُنا نبّه**
على سر القدر وبه كانت الحجة البالغة على خلقه وهذا هو الذي يليق بجناب
الحق والذي يرجع الى الكون ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها انما نشاء ولكن
ادراك للتوصيل الى الممكن قابل الهداية والضلالة من حيث حقيقته فهنا
موضع الانقسام وعليه يرد التقسيم وفي نفس الأمر ليس ثمّ فيه الا امر واحد
وهو معلوم عند الله من جهة كمال الممكن انتهى **وقد اصاب**
في التفريع وان اخطأ في التفصيل وسيأتي لنا في ذكر القدر تحقيق ان التقرير
المتقدم تابع للاختيار المتأخر لتبعية العلم له فلا اشكال علينا ولازم الحق
حق ولازم الباطل باطل **نعم** ونفي الحكمة اللازم من القول بالجبر لازم هنا
وكانهم لم يلتزموا هناك الا لالتزامهم اياه هنا لانهم هنا صرحوا بنفي
التعليل وهو عين نفي الحكمة وهناك قد اعتذروا بالكسب ولولا تصريحهم
هنا بنفي الحكمة لكان في الكسب مع بطلانه معذرة من المواجهة بالتشنيع
لكن لما نفوها هنا صرحا لم يحتاجوا هناك الى الاعتذار وانما الجاهم
هناك الى الكسب التحاشي في المكاسبة في عدم الفرق بين الساقط والصاعد
مثلا كما يأتي ولا يبعد ان نفي التحسين والتقبيح يترتب على هذا ولو بالالتزام
وكان يقال انما يكون الحسن والقبح في الافعال الاختيارية وقد لزم من
قولهم بالارادة عدم الاختيار كما ذكر الاختيار للمخلوق على مذهبهم ايضا ولا للخالق
ايضا كما بينه الامام يحيى بن حمزة فانتفى الاختيار برمته فانتفى الحسن والقبح
وقد قالوا ذلك في ادلة نفي الحسن والقبح فقالوا العبد غير مختار والحسن
والقبح يتفقان على الاختيار وابن عربي يقول ولا للباري تعالى لتعلق الارادة
الازلية بكل واقع فلا يقبح منه قبيح وهذا اوضح من الاعتذار بكونه
مالكا جبارا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **واما المعتزلة**
فاما ابو الحسين والبغدادية فانما مذهبهم نفي الارادة وكفى بهذا المذهب
شناعة ان يكون نفي الصفة علم اتصاف الباري بها ضرورة وكان لهم
مندوحة في البقاء على وصفه تعالى بالارادة على ما ورد به الكتاب العزيز
واجمع عليه المسلمون والكتاب عزيز **ومعنى الارادة في اللغة**
واضح لكن الغلو في الدين ادى الى الفساد في كل هذه الاقوال **واما**

الجبائية

الجبائية فقد قالوا انها توافق ولا تقشعر له الجلود التي تلين لذكر الله تعالى ولا يقع هذا
القول في سمع من بقا على الفطرة الا كبر عليه وشنع لديه وهو شقيق
القول بانه يخلق له علما بالحوادث وقد علمت تتمة تلك المقالة لدى ذلك
القائل بها مع انه واضح البطلان للزوم التسلسل لان الارادة بزعمهم فعل
وكل فعل يحتاج الى الارادة والفرق تحكم محض واعتذارهم بقولهم
الداعي الى الفعل داع اليها مصادرة واضحة ومغالطة فاضحة وما لنا
ولذكر الداعي والداعي الواحد قد يدعو الى افعال متعددة ولا يصح ان
يقال يكفي ارادة احدها فرادا بجميع اعمال البر مثلا التقرب الى الله ونيل
رضاه بعبادته مع اداء حقه فهل يكفينا ادا ركعتين عن نية جميع الاعمال
ولو سلم لهم ذلك لم ينفع شيئا لان النظر في هذا الفعل الخاص اعني خلق الارادة ان
توقف على ارادة لزم التسلسل وان لم يتوقف لزم وجود فعل بغير ارادة واما
الفعل الذي هذه ارادته فقد يتوقف على تقدم ارادة وهذه لم تقف على نفسها
فكيف يجاب هذا بقولهم الداعي الى الفعل داع اليها لانا نقول سلمنا انه لا فا بن
جواب السؤال وهل الداعي يغني عن الارادة فهو راجع الى قول ابي الحسين
بالذي هو نفي لمعنى الارادة فتأمل **والمقالة هذه لها**
لوازم فاسدة غير هذه وغرضنا التنبيه فقط ومن يهدي الله فما له من
مضل ومن يضلل الله فما له من هاد **فان قلت** فما
المعنى الصحيح في هذه الروايات **قلت** معناها التمدح باحاطة
الاقتدار وشمول حسن الاختيار وانه سبحانه انما يفعل ما يفعل لحكمة ولو خالف ٣ محض
ذلك الفعل الى غيره او الى محل الترك لكان في حكمته البالغة ما يسع ذلك
انظر الى قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لاملأن
جهنم من الجنة والناس اجمعين ولم يقل ولكن انحصرت الحكمة في ذلك وضاق
الفضل والرحمة عما هنالك تبارك الله تعالى فلو هدى الناس جميعا لكان
ذلك حسنا وفضلا ونعمة وحكمة واي حكمة لكنه اختار ان يقيم
عليهم الحجة بالتمكين فمن شا فليؤمن ومن شا فليكفر ويتفضل على من يشا
بزيادة هداية فهذا مما ظهر لنا من حكمته بفضله وبيانه **فحيث**
يقول سبحانه لو شئنا لو شا الله يعلم انه لو شاء لكان له حكمة في علمه تعالى لانه